إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و آلية مواجهتها في الجزائر

أ. مهدي ميلود
جامعة وهران

ملخص:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دوراً اساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لدى الدول في الوقت الحاضر، و ذلك من خلال عدة قنوات، على سبيل المثال: خلق مناصب الشغل و التخفيف من نسب البطالة و غيرها.

و رغم الأهمية البالغة لهذه المؤسسات، إلاّ أنها تعاني من عدة مشاكل، أهمّها مشكل التمويل الذي يعدّ أكبر عائق يحول دون نموها و تطورها، الأمر الذي استدعى تدخل السلطات العمومية في الجزائر الى اتخاذ جملة من التدابير و الميكانيزمات لتجاوز و تحسين نوعية تمويل هذه المؤسسات.

Résumé :

Les petites et moyennes entreprises (PME) jouent un rôle essentiel au sein des économies des pays modernes, car elles contribuent activement dans le développement économique et social de ses pays, à travers la création de nouveaux emplois et la diminution du taux du chômage...etc.

Mais malgré l'importance de ces entreprises; le problème du financement continu a être un handicap majeur a leur croissance. ce qui a poussé les pouvoirs publics en Algérie à prospecter de nouvelles sources et mécanismes de financement afin d'améliorer la qualité du financement des ses entreprises.

المنارة للاستشارات

مقدمة:

يعدّ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إحدى أهمّ القطاعات التي لها القدرة على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة ما، ففي الجزائر مثلاً: تطورت مساهمة هذه المؤسسات في امتصاص البطالة و زيادة نسبة التشغيل، و تمكّنت "من استحداث 1848117 منصب عمل و هذا سنة 2012، كما أنّها استطاعت أن تؤدي دوراً جدُّ معتبراً في زيادة الناتج الداخلي الخام، يُضاهي دورها في الدّول المتقدمة، أين سجّلنا في سنة 2010 مساهمة هذه المؤسسات بنسبة 52,74% من الناتج الداخلي الخام، بالاضافة الى هذا، فإنّ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دوراً رائداً في تحقيق توزيع الثروة و توازن التنمية جغرافياً نظراً لمميزاتها: من حيث قلّة تكاليف إقامتها و إنشاءها عبر كافة أنحاء التراب الوطني، الأمر الذي جعل تعدادها يزداد و يتطوّر من سنة إلى أخرى، أين وصل في سنة 2012 الى 711832 مؤسسة، و بخاصة تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الخاص، باعتبارها تشكل الغالبية العظمى من إجمالي عدد المؤسسات في الجزائر (ما يزيد عن 99%)"[1].

لكن في الجهة المقابلة، نجد أن هذه المؤسسات تعاني من مشاكل عديدة، و بخاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي، حيث أنّ غالبية الأفراد الذين يسعون إلى إنشاء مثل هذه المؤسسات هم من ذوي الدخل الضعيف، وممّن لا يملكون الضمانات العينية الكافية التي تسمح لهم بالاستفادة من الإقراض البنكي، مما يحدّ من إنشائها ويعرقل توسّع بعضها الآخر، و من هنا جاءت تساؤل بحثنا التالي : ما هي الآليات المعتمدة من طرف الجزائر في مواجهتها لإشكالية التمويل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

وللإجابة على التساؤل السابق، ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

- إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- واقع إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- الآليات المعتمدة لمواجهة إشكالية التمويل عند المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المنارة للاستشارات

1. إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

ينظر إلى التمويل كواحد من أهمّ المشاكل الرئيسية التي تواجه إنشاء و نموّ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هذا ما أثبتته "دراسة حديثة قام بها كل من (**Aghion, Fally et Scarpetta,**) سنة 2007، و التي أخذت عيّنة كبيرة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 16 دولة صناعية و ناشئة، انتهت إلى نتيجة مفادها أن نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مرهون بتجاوزها لصعوبة التمويل"[2]، وذلك لأن هذه المؤسسات تتميز بخصائص تجعلها غير قادرة على الإستفادة من جميع أساليب التمويل المتاحة، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، مما يجعلها تعتمد و بشكل كبير على المدّخرات الفردية لأصحابها، و التي عادة ما تكون غير كافية خاصة في البلدان النامية، نتيجة لضعف المداخيل فيها، ولهذا تضطر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي أو الائتمان، وهنا تصطدم بصعوبة الحصول على الأموال التي تحتاجها لممارسة نشاطها.

أ. علاقة التمويل بنموّ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

باعتبار النموّ[3] ظاهرة تتجسد في تطور حجم الإمكانيات لدى المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، فيتطلب هذا التطور توفر الموارد المالية اللاّزمة، وتعتبر الأموال الخاصة المورد المالي الأوّل والأساسي لتمويل النمو، وبقدر ما توفّرت المؤسسة على رأس مال خاص مُعتبر بقدر ما يكون من الممكن لها تطوير مختلف إمكانياتها وبالتالي إمكانية النمو. و الشكل البياني التالي، يوضّح ذلك:

شكل رقم (1): علاقة التمويل بنموّ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

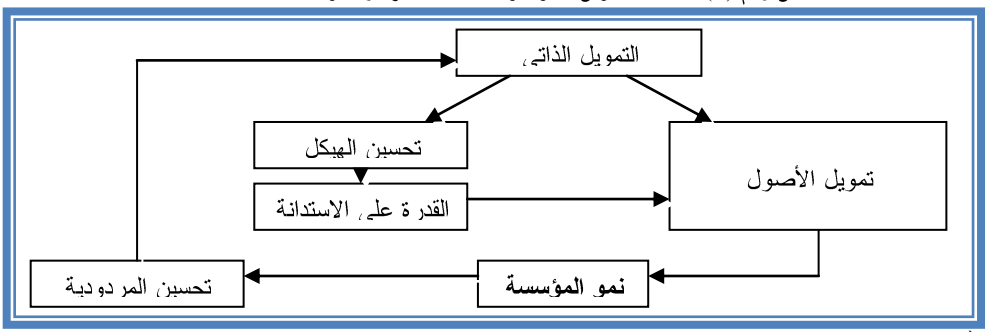

Source :M.Darbelet et autres: « **Notions fondamentales de gestion d'entreprise** », 3ème édition, FOUCHER, Paris, 2000, Page 378.

المنارة للاستشارات

يظهر الشكل أعلاه، العلاقة المتبادلة بين التمويل و نموّ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث نرى التمويل الذاتي يعمل على رفع القدرات المالية الخاصة للمؤسسة بتقوية هيكلها المالي وزيادة قدرتها على الاستدانة، مما يمّكن المؤسسة من زيادة مختلف الإمكانيات اللازمة للنمو، ثم إن النمو يؤدي إلى تحقيق معدّلات جيّدة للمردودية ويمّكن من تغذية الأموال الخاصة من جديد.

ب. **ضعف التمويل الذاتي:**

لقد أكدّت إحدى تقارير البنك الدولي، أن نسبة كبيرة من المؤسسات الاقتصادية في بعض الدول العربية – من بينها مؤسسات صغيرة و متوسطة–، تمّ إنشاؤها بأموال خاصة بنسب مرتفعة، أو بالاعتماد على مصادر غير رسمية ترتكز على المعرفة الشخصية لأصحاب المؤسسات (الأقارب، الأصدقاء، زملاء العمل....الخ)، و الجدول الموالي يبيّن ذلك بوضوح:

جدول رقم(1): مصادر تمويل المؤسسات الاقتصادية في بعض البلدان العربية حسب توقعات المعنيين في بداية المشروع أو ما تمّ فعلاً،(النسبة مئوية%).

مصدر التمويل	الجزائر	الأردن	لبنان	المغرب	فلسطين	سوريا	اليمن
أفراد العائلة	59.0	25.4	49.2	52.2	65.8	49.1	93.9
أقارب آخرين	28.6	12.5	20.6	24.8	13.2	12.7	12.3
زملاء العمل	25.8	21.4	35.5	26.7	13.2	41.8	93.4
أصدقاء وجيران	22.3	14.5	19.0	30.4	21.1	21.8	36.0
مؤسسات الإقراض الصغير	10.9	9.1	11.3	27.5	26.3	27.8	42.8
بنوك	48.0	14.0	39.7	29.7	13.2	18.5	11.5
برامج حكومية	26.4	5.4	1.6	7.6	6.9	17.3	7.4
استثمارات	7.0	22.4	6.5	5.9	2.6	24.5	4.4
غيرها	--	5.6	3.2	--	5.3	5.6	--
لايتوقع و لم يحصل على أى تمويل خارجي	30.3	49.2	54.3	50.5	49.3	33.7	46.2

المصدر : البنك الدولي:"**مؤشرات التنمية**"، مطبوعات مجموعة البنك الدولي، واشنطن، 2009، ص ص 47-60.

المنارة للاستشارات

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن لجوء أصحاب المؤسسات الاقتصادية إلى التمويل الذاتي كان جدّ مرتفعاً، حتى وصل إلى نسبة 93,9% في اليمن و حوالي 60 % في الجزائر، بينما نسب لجوء المؤسسات الاقتصادية الى البنوك –إذا استثنينا حالة الجزائر و لبنان–، فإنها كانت ضعيفة، بل أكثر من هذا فإن شريحة كبيرة من المؤسسات الاقتصادية لا تتوقع و لم تحصل على أي تمويل خارجي، و هذا ما يترجم صعوبة تحرير قروض من النظام المالي و البنكي لهذه الدول.

و ما يزيد الأمر صعوبةً و تعقيداً، و بخاصة على أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو ضعف قدرتها على التمويل الذاتي، إذ تؤّكد بعض الإحصائيات لبعض الدراسات الميدانية" أنّ نسبة رأس المال الذاتي لا تتجاوز 20% إلى 30% من حاجاتها التمويلية، ويعود ذلك إلى ضعف الادخارات الشخصية"[4]، و هذا ليس مختصاً بالدول النامية فقط، بل حتى في فرنسا–و هي من الدول المتقدمة–، كانت نسبة التمويل الذاتي لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جدّ ضعيفة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ففي سنة 2009 نسبة التمويل الذاتي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بلغت حوالي 13% فقط، مقارنة بـــــــــ 87% للمؤسسات الكبيرة[5]

ج. صعوبة اللجوء إلى البنوك التجارية:

إنّ إمكانية وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للائتمان المصرفي محدودة، ذلك أن البنوك التجارية لا ترغب في تمويلها و لا تستطيع المخاطرة بتقديم الائتمان لها، لأنها لم تجد بعدُ في هذه المؤسسات عملاء مناسبين لها، و بخاصة في البلدان النامية، فمثلاً: "نسبة إقراض هذه المؤسسات إلى إجمالي إقراض البنوك في البلدان العربية بلغت 8.3% و هي نسبة متدنية جدًّا، ومتدنية أكثر فى بلدان مجلس التعاون الخليجى، أين وصلت 2%" [6].

المنارة للاستشارات

جدول رقم (2): نسبة إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي عمليات إقراض البنوك في بعض البلدان العربية لعام 2008.

البلـــــــــــد	النسبة المئوية (%)
بلدان مجلس التعاون الخليجي	2.0
سوريا	4.0
مصر	5.0
فلسطين (الضفة الغربية – قطاع غزة)	6.0
الأردن	13.0
تونس	15.0
لبنان	16.0
اليمن	20.0
المغرب	34.0
إجمالي البلدان العربية	8.3
بلدان عربية أخرى خارج بلدان مجلس التعاون الخليجي	14.6
بلدان *OCDE* (2010)	26.8

Source : World Bank **: « The status of Bank Lending to SME's in MENA Robert Rocha and other »**ed **:** World Bank ,Wachignton , June 2010, pp :33_35 .

يمكن تلخيص أهمّ الأسباب التي أدّت إلى محدودية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،في الشكل التالي:

شكل رقم (2): تأثير القيود المالية للبنوك التجارية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة (%).

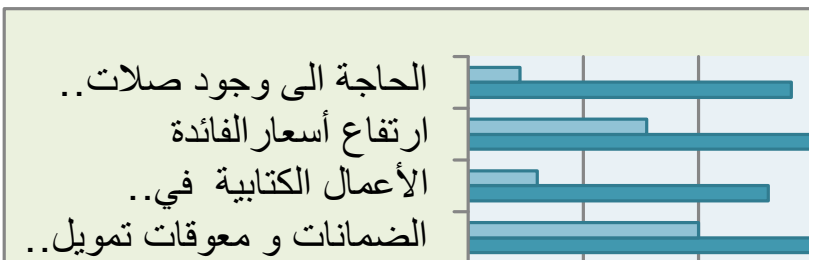

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على: مؤسسة التمويل الدولية:"**دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية | القدرة على الحصول على التمويل**"، تقرير صادر عن مؤسسة التمويل الدولية، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، 2009، ص 13.

المنارة للاستشارات

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" تعاني من صعوبات بالغة للحصول على التمويل المصرفي، و ليس هذا فحسب، بل إنّ هذه الصعوبات-كما أكدّت هذه الدراسة تؤثر عليها سلبياً بدرجة أكبر من تأثيرها على المؤسسات الكبيرة"[7]، و قد أفادت تقديرات دراسة أخرى قام بها (**Beck Thorsten**): " أن الأثر السلبي على نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب القيود المالية يزيد بنسبة الثلثين عنه بالنسبة للمؤسسات الأكبر"[8].

2. واقع اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

اعتبرت إحدى دراسات قام بها الديوان الوطني للإحصاء"*ONS*" الجزائري، و التي تمت حول معرفة أهم العقبات التي تعيق نشأة و بروز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص في الجزائر، أنّ مشكلة التمويل من أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات، و الشكل التالي يبين ذلك:

شكل رقم(3): أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاع الخاص في الجزائر.

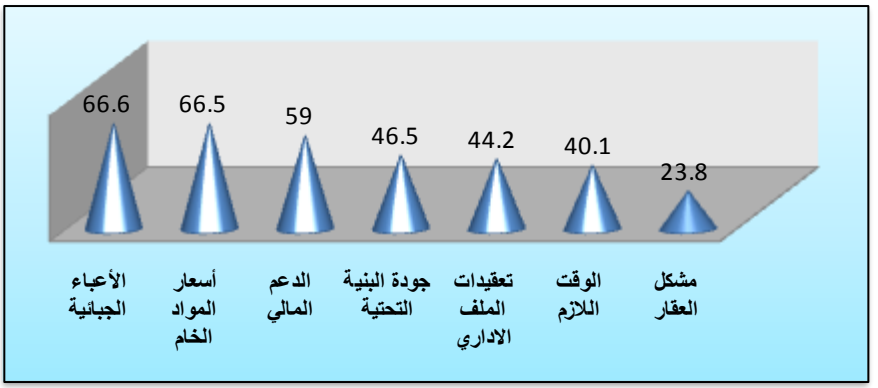

Source : Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques : « **Mise a niveau PME, création d'entreprise ; développement local** » ; Bulletin de veille ; n° 14 ; 15 Septembre 2012 ; Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'investissement ; p 3 .

نلاحظ من خلال الشكل السّابق، أن مشكل قلّة الدعم المالي كانت من ضمن المشاكل و العقبات الأساسية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر، و هذا حسب الدّراسة المشار إليها، كما نلاحظ من خلال تأمّلنا جيّداً في مشكل الأعباء الجبائية و أسعار المواد

المنارة للاستشارات

الخام، باعتبارهما المشكلين الذيْن احتلا المرتبة الأولى و الثانية على التوالي، لوجدنا أنّ لهما علاقة وطيدة بقلّة التمويل و ضعفه، حيث أنّه لما كانت الموارد المالية لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة قليلة و محدودة، أصبحت الضرائب و الرسوم و أسعار المواد الخام تشكّل عبئاً عليها، و بالتالي نرى أنّ مشكل الجباية و أسعار المواد الخام يندرج في أحد جوانبه تحت غطاء مشكل التمويل، الذي يُعدُّ من هذا المنطلق أساس المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر.

و هذا ما أكّدته إحدى "تقارير البنك العالمي حول مناخ الاستثمار في الجزائر لسنة 2010، أين اعتُبرت إشكالية التمويل أولى المعوقات، والشكل البياني التالي يوضح العشرة معوقات الأولى للاستثمار في الجزائر.

شكل رقم(4): العشرة معوقات الأولى للاستثمار في الجزائر (بالمائة%):

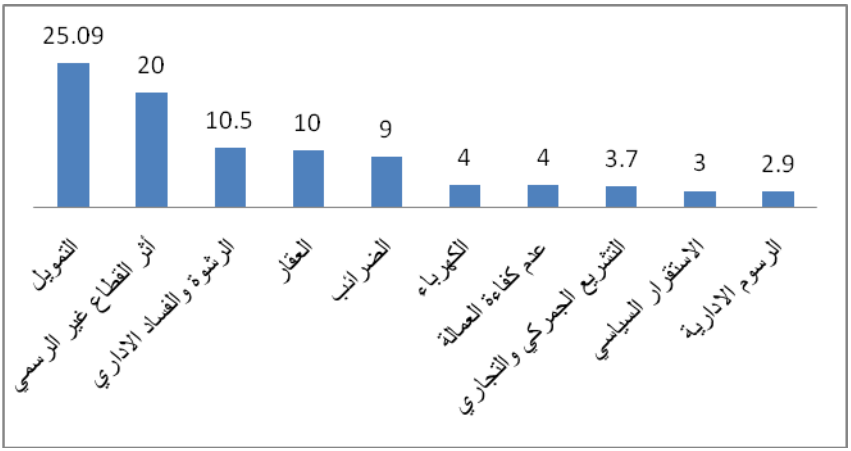

المصدر: تقرير البنك العالمي 2010، أنظر موقع الواب:
http://rru.worldbank.org/BESnapshots/Algeria/default.aspx

يلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه، أن هناك العديد من المعوقات التي تؤثر بشكل الاستثمار وخلق المؤسسات في الجزائر، وتمثل إشكالية التمويل أهمها حيث تمثل نسبة 25,09 %من إجمالي معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولهذا صنفت الجزائر في جوان 2010 من قبل البنك العالمي في المرتبة 138 من حيث قدرتها على تلبية طلبات المقرضين"[9].

المنارة للاستشارات

3. الآليات المعتمدة لمواجهة إشكالية التمويل في الجزائر:

نظراً لتعقّد إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و صعوبتها، قامت الجزائر باتخاذ بعض التدابير و الإجراءات لمواجهة هذه الإشكالية، و التي يمكننا تقسيمها الى قسمين:

أ. استحداث أدوات تمويل جديدة:

تستجيب لاحتياجات هذا النوع من المؤسسات، و التي نذكر أهمّها فيمايلي:

- **شركات رأس المال المخاطر:** ظهرت أول شركة راس المال المخاطر في الجزائر سنة 1991، بعد صدور قانون النقد والقرض الذي سمح بإنشاء مؤسسات مالية خاصة و هي شركة FINALEP وهي شركة متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، ساهم في تأسيسها كل من القرض الشعبي وبنك التنمية و الوكالة الفرنسية للتنمية برأسمال قدره 732 مليون دينار جزائري، لكن دورها لم يتعدى تمويل نسبة 35% من احتياجات المشروع"[10]، ثم ظهرت "شركة SOFINANC في 04 أفريل 2000، برأسمال 5 مليار دج وهي شركة رأس مال مخاطر متخصصة في تمويل إنشاء و تأهيل المؤسسات ودعمها لفتح رأسمالها والبحث لها عن شركاء خاصة بعد سنة 2003"[11].

لكن رغم التحفيزات المقدمة من طرف الدولة لهذا النوع من الشركات: كالتحفيزات الضريبية والتنظيمية، إلا أن تدخلات هذا الشركات في مجال التمويل و الدعم الفني بقي ضعيف ويرجع ذلك إلى ضعف الإيرادات المحققة من طرفه، ضف إلى ذلك أن هذه الشركات ترتكز على تمويل الابداع والاختراع التكنولوجي و تمويل الأفكار الجديدة. إلا أن الجزائر وغيرها من الدول النامية تعتبر دول ناقلة للتكنولوجيا لا منشأة لها وهو ما أدى إلى تقييد دور شركات رأس المال المخاطر.

- **التمويل التأجيري:** لم يتم إدخال التمويل التأجيري كعملية بنكية في الجزائر، إلاّ مع بداية التسعينات من القرن الماضي، و بالذات مع صدور "القانون رقم 90 – 10 بتاريخ 14 أفريل 1990 الخاص بالنقد والقرض، وتحديداً مادته 112 التي اعتبرت عمليات الإيجار التي تنتهي بشراء الأصل كعمليات قرض" [12]، إضافة إلى "القانون 91 – 26 بتاريخ

المنارة للاستشارات

1991/12/18"[13]، المتضمن للمخطط الوطني لسنة 1992 والذي يعطي الأهمية لعمليات القرض الايجاري ويرتبها ضمن الأولويات في المستقبل.

ومع تزايد تطور أهمية القرض الايجاري في الكثير من البلدان، أعيد النظر فيه على المستوى الوطني من خلال قانون خاص بهذا النوع من أنواع التمويل، وذلك وفقاً "للأمر96 – 09 بتاريخ 01/10/ 1996"[14] الذي تناول قرض الإيجار من جوانب عديدة حتى يسهل اعتماده واستعماله، حيث يعتبر أن هذا النوع من القروض كعملية تجارية ومالية محققة من طرف البنوك والمؤسسات المالية أو من طرف شركة قرض تأجيري معتمدة لهذا العمل، بحيث أنها تمارس هذه التقنية على شكل عقد إيجار.

والتجربة الجزائرية في هذا المجال محتشمة رغم وجود شركات تقوم بالتمويل التأجيري مثل :

- الشركة الجزائرية لإيجار المعدات والتجهيزات SALEM [15] ؛
- الشركة الجزائرية السعودية للاعتماد والإيجار ASL بمساهمة مجموعة بنك البركة وبنك الجزائر الخارجي " BEA " .

وكلاهما يهدف إلى التأجير التمويلي، إلا أنه في الواقع العملي فإن هذه الشركات الايجارية تعاني من عدة مشاكل تتعلق بعدم تهيئة النصوص القانونية الضرورية في مجال البنوك، الضرائب، الجمارك والمحاسبة، وكذلك في المجال القانوني:" القانون التجاري"، وهذا بغرض استعمال التأجير التمويلي لاستيراد التجهيزات لصالح المتعاملين المقيمين في الجزائر.

ب. **إنشاء هيئات لدعم التمويل:**

بعد سنة 2001، أي بعد صدور "القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"[16]، ظهر بوضوح اهتمام الجزائر و رغبتها في تقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و ذلك بعد أن خصّصت لها وزارة وصيّة تسعى إلى تقريب كل الوسطاء وهيئات الدعم لخدمة هذا القطاع، وفي ما يلي نوضح أهمّ هيئات الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المنارة للاستشارات

جدول رقم(3):أهمّ وكالات الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ومهامها، منذ **2001**.

اسم الوكالة	رمزها	مهامها	تاريخ إنشائها	رقم المرسوم
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	ANDI	– التوجيه والمرافقة ومنح الامتيازات؛ – الإشراف على الشباك الوحيد.	2001	[17]01/03 2001/08/20
صندوق ضمان القروض	AFGAR	يعالج مشاكل التمويل والضمانات على القروض الممنوحة.	2002	[18]02/373 2002/11/11
صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	CGCI-PME	– ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات، المتعلقة باقتناء تجهيزات المؤسسة و توسيعها أو تجديدها .	2004	[19] 04/134 2004/04/19

المصدر: من اعداد الباحث، اعتمادا على المراجع المشار اليها في هامش البحث.

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:** أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (*ANDI*)[*]، بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001، وذلك في إطار تنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الاستثمارية وتعزيز التشاور بين كل الإدارات المعنية بإنشاء وتطوير ثقافة الاستثمار والمقاولية.

تهدف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى تشجيع الاستثمار الخاص والعام المحلي والأجنبي دون تمييز، وفي هذا الإطار تتولى على الخصوص ما يلي:

- ✓ تجميع الإدارات والهيئات المعنية المخول لها قانوناً توفير الخدمات الضرورية لتحقيق الاستثمار في شباك وحيد [*]، لدى كل هيكل لا مركزي من مراكزها العشرة الموزعة عبر أنحاء التراب الوطني، وذلك بهدف تحقيق وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات والمشاريع [20]،
- ✓ ترقية وإدارة مختلف العناصر التي من شأنها تشجيع الاستثمار، وذلك عن طريق توفير الدعم والمعلومات للمستثمرين،
- ✓ منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به، وتسيير صندوق دعم الاستثمار[21]،

المنارة للاستشارات

- ✓ الرقابة والإشراف على المشاريع الموروثة عن وكالة دعم وترقية الاستثمار، والتي قدرت بحوالي 48000 مشروع، كما تتولى الوكالة مراقبة ومتابعة المشاريع التي منحت لها امتيازات فيما يتعلق باحترام الالتزامات، ويحقّ لها أن تسحب المزايا بالشروط التي منحت بها إذا لم تحترم المؤسسة المستفيدة الآجال المحددة قانوناً[22].

من خلال دور الوكالة نلاحظ أنها تتولى تسهيل الاستثمار في الجزائر، أما دورها في التمويل فلا يتعدى تغطية التحفيزات الممنوحة، أي أن المصاريف الجبائية، الشبه جبائية و الإدارية والتي من المفروض أن تدفعها المؤسسة، تقوم الوكالة بدفعها نيابة عنها أو بالأحرى يقوم صندوق دعم الاستثمار (**)بدفعها ولاسيما منها النفقات[23]،

وتتمثل التحفيزات الممنوحة في مايلي:

– "تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات،

– المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار،

– الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار،

– الإعفاء من رسم نقل الملكية بعوض بالنسبة لكل الأصول العقارية موضوع الاستثمار المعني"[24].

لقد لعبت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ نشأتها في سنة 2001 دوراً فعّالاً في دعم استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة للصلاحيات الواسعة التي مُنحت لها، باستثناء اتخاذ القرارات الفردية في مجال توزيع العقار الصناعي، والجدول التالي يبيّن مدى مساهمة الوكالة في زيادة المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم(4): مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقيمتها بدعم من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

السنة	2007	2008	2009	2011	2012
عدد المشاريع	3052	5014	3911	1892	1965
قيمة المشاريع (مليون دينار)	603049	1661939	464002	454819	492976

المصدر: من اعداد الباحث، اعتمادا على نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 2007-2012، مرجع سابق. مع التنبيه أن نشرية 2010 لم نجد فيها عدد المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

المنارة للاستشارات

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الزيادة السنوية في تعداد و قيمة المشاريع عرفت تطوراً ما بين سنة 2007 الى 2008، حيث كانت قيمة الزيادة في حدود ضعفين، ويعكس ذلك الدّور الفعّال للوكالة، بينما شهدت الزيادة السّنوية للمشاريع المصرح بها من طرف الوكالة انخفاضاً بالمقارنة مع سنة 2008.

- **صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** أنشئ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة *(AFGAR)* (*) في سنة 2002، وتم وضعه مباشرة تحت وصاية الوزارة المكلّفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تعزيز فعّالية الوزارة في خلق التناسق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك من جهة، وبين البنوك وصندوق الضمان من جهة ثانية.

يتولى صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، "إقرار أهلية المشاريع للحصول على ضمانات القروض الضرورية لتحقيق الاستثمارات المتعلقة بالإنشاء، التوسع في نشاط المؤسسة، تحديد المعدات وأخذ المساهمات"[25]، ويمكن حصر أهمّ أنشطته في مايلي:

- ✓ تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه والمتأتية من القروض والهبات وإيرادات نشاطه[26] ،
- ✓ التكفل بالضمانات الممنوحة عن طريق متابعة تحصيل و متابعة المخاطر المترتبة عن منح الضمان، حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية المتعاقدة لتنفيذ التزاماته في حدود الضمانات المقدمة[27]،
- ✓ الاستعلام الدوري عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت من خلاله.
- ✓ ترقية الاتفاقات وكل التدابير التي من شأنها تعزيز الشّراكة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذا مع العلم، أنّ أسس تغطية البنوك للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة تدخل صندوق الضمان لا تختلف عن الإطار العام لتغطية المخاطر، حيث تحتفظ البنوك بالأصول والتجهيزات محلّ القرض، وإنّ تدخل الصندوق ما هو إلّا إجراء لتعزيز الثقة بين البنك والمؤسسة.

وعلى الرغم من الأهمّية البالغة التي حضي بها الصندوق وذلك بالنظر إلى المهام التي كُلِّف بها والنتائج المنتظرة منه، إلاّ أن النتائج المحققة كانت دون مستوى التطلعات، حيث ومع نهاية سنة

المنارة للاستشارات

2012 وصل إجمالي عدد الضمانات إلى 800 ضمان؛ أي بمعدل 100 ضمان سنوياً على مستوى الوطن. والجدول التالي يبين حصيلة الصندوق منذ 2004 الى غاية 2012.

جدول رقم(5): حصيلة الضمانات المقدمة من طرف AFGAR من 2004 الى 2012.

البيـــــــان	الحصيلـــة
عدد الضمانات الممنوحة	800
القيمة الإجمالية للمشاريع (دج)	75 296 446 602
قيمة القروض المقدمة (دج)	45 180 204 408
قيمة الضمانات الممنوحة (دج)	19 946 974 424
عدد مناصب الشغل	36533

المصدر: من اعداد الباحث، اعتمادا على: وزارة الصناعة، المؤسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار:" **نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،2012**"، مرجع سابق، ص 35.

نلاحظ أن المبلغ الاجمالي للضمانات الممنوحة خلال الفترة 2004-2012 وصل الى 19,94 مليار دينار جزائري، مقابل 800 ضمان قدّمه الصندوق، و هذا العدد و إن كان قليل نسبياً إذا ما قارناه بالتعداد الكبير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى الوطني، إلاّ أن هذا الامر لا يخفي الدور الذي ساهم به الصندوق في استحداث مناصب الشغل من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من الضمان، و التي وصلت الى 36533 منصب عمل.

كما يلاحظ أيضاً، أن قيمة الضمانات الممنوحة قد سجلت مستوى مرتفع، حيث أن" المعدل المتوسط للضمان الممنوح كان في حدود نسبة 44%، أمّا المعدل المتوسط للتمويل أي نسبة القروض الممنوحة إلى القيمة الإجمالية للمشاريع فقد كان في حدود نسبة 60%، وهو ما يعكس ندرة الأموال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث أن المستثمرون أصحاب المؤسسات يعتمدون على القروض البنكية بنسبة تفوق مساهمتهم الشخصية، خاصة في القطاع الصناعي الذي سيطر على ضمانات الصندوق وذلك بنسبة 58% من إجمالي الضمانات الممنوحة"[28]، وهو ما يعكس توجه الصندوق من حيث التفضيل إلى القطاع الصناعي وخاصة المؤسسات التي تساعد على تطوير التكنولوجيا، و الشكل يبيّن هذا بوضوح.

المنارة للاستشارات

شكل رقم(5): عدد الضمانات الممنوحة من طرف AFGAR حسب قطاعات النشاط الاقتصادي، من 2004 الى 2012. الوحدة (%).

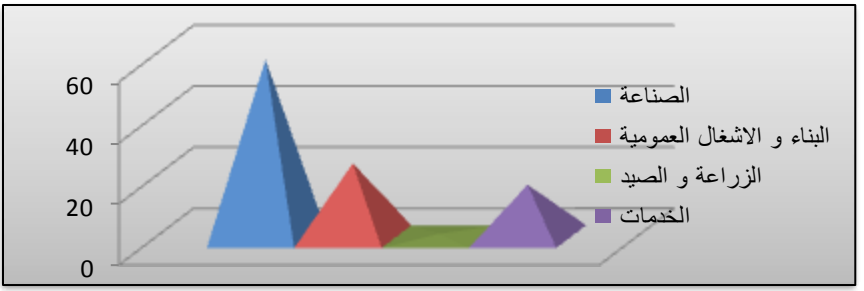

المصدر: من اعداد الباحث، اعتمادا على وزارة الصناعة، المؤسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار:"**نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،2012**"، مرجع سابق، ص 36.

✍ **صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** أنشئ الصندوق(*CGCI-PME*)(*) لدعم إنشاء و تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الحصول على الائتمان البنكي، وذلك عن طريق تقديمه للضمانات اللاّزمة بهدف تغطية كافة المخاطر المرتبطة بقروض الاستثمارات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يتولى الصندوق ضمان تعويض القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشرط أن توجه إلى "تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات، والمؤسسات المستفيدة من ضمانات الصندوق يفرض عليها توجيه القرض البنكي في تمويل استثمارات التوسع، الإنشاء وتجديد المعدات"[29]، واستثنى الصندوق بعض القطاعات من إمكانية استفادتها من الضمانات التي يقدمها، مثل "قطاع الفلاحة، النشاطات التجارية والقروض الاستهلاكية"[30].

على غرار صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(*FGAR*)، فإنّ صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدوره كان نشاطه ضعيفاً جدّاً، حيث أنّ عدد الضمانات المقدّمة منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2008 كانت جدّ محتشمة، وفي نهاية سنة 2012 وصلت الحصيلة الإجمالية للملفات المعتمدة 623 ملفاً لقروض بقيمة 10,84 مليار دينار جزائري.

المنارة للاستشارات

شكل رقم(06): تطور عدد الملفات المعتمدة من (*CGCI-PME*)، من 2008 الى 2012.

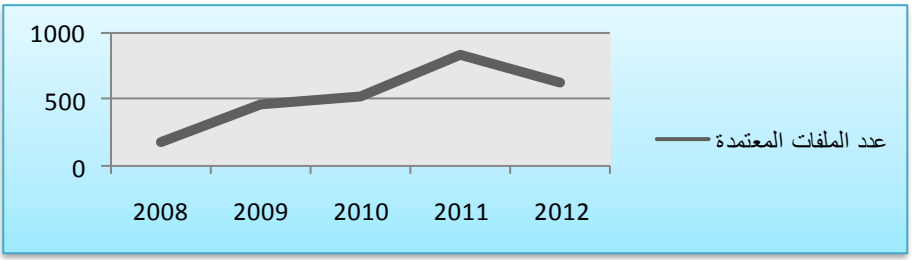

المصدر: من اعداد الباحث، اعتمادا على وزارة الصناعة، المؤسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار:"**نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لسنوات 2008 الى 2012**"، مرجع سابق.

إنّ الشكل أعلاه، يبين أنّ عدد الملفات المعتمدة عرف تذبذباً، خاصة في السنوات الاخيرة أين سجلنا نقصانا، حيث كان عدد الملفات المعتمدة 836 في سنة 2011، ليتناقص الى 623 ملف في 2012.

وتجدر الإشارة، الى أن عدد الملفات المعتمدة من طرف صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الموجّهة الى فئة القروض التي تساوي أو أقل من 10 مليون دينار جزائري، قد شكلت نسبة كبيرة من إجمالي الملفات المعتمدة الى فئة القروض الأخرى، و الشكل الموالي يبين هذا.

شكل رقم(07): نسبة الملفات المقبولة حسب فئات القروض الممنوحة. الوحدة(%).

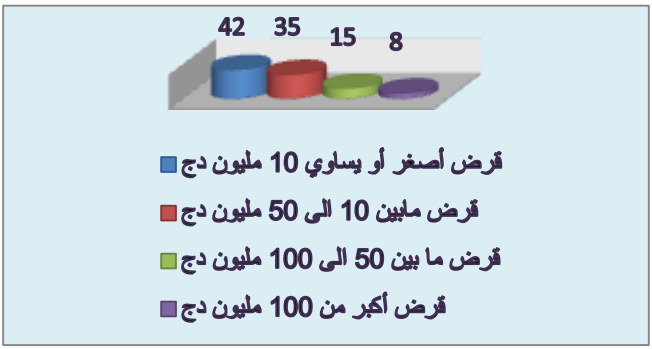

المصدر: من اعداد الباحث، اعتمادا على احصائيات متوفرة على موقع الالكتروني لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، على الرابط التالي: http://www.cgci.dz/fr/?action=bilan_detail&id.

المنارة للاستشارات

يظهر بوضوح من خلال الشكل البياني، أن فئة القروض الأقل أو يساوي 10 مليون دينار جزائري شكّلت النسبة الأهم من إجمالي الملفات المقبولة للقروض الممنوحة، وذلك بنسبة 42 %و الذي يوازي 261 ملف، تلتها الملفات المقبولة لفئة قروض المحصورة بين 10 و 50 مليون و ذلك بنسبة 35%، بعدد ملفات قدره 219 ملف، بينما الملفات المقبولة لفئة قروض محصورة بين 50 و 100 مليون دج و لفئة قروض تزيد عن 100 مليون دج، فقد كانت بنسبة 15% و 8% على التوالي. و هذا يعني أنّ صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يفضل ضمان القروض الصغيرة و المصغرة على القروض الكبيرة لتقليل و توزيع نسبة المخاطرة.

خاتمة:

من خلال معالجتنا لإشكالية و واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، نستخلص جملة من النتائج، و التي يمكن ايجازها فيمايلي:

– تردد البنوك في تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة لعدم ثقتها في دراسات الجدوى التي تقدمها هذه المؤسسات،

– قامت الجزائر بإنشاء الكثير من الوكالات والهياكل والشركات غير المصرفية المتخصصة لتوفير مصادر تمويل بديلة، منها على سبيل المثال لا الحصر: القرض الايجاري ورأس المال المخاطر...الخ، لكن لم تحقق هذه الأجهزة و الآليات المستحدثة الهدف المطلوب منها، نظراً لعدة أسباب و مشاكل تتعلق بعدم تهيئة النصوص القانونية الضرورية، تعقد الإجراءات والعمليات الإدارية وطول وقتها؛ وعدم ملائمة و تكيّف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الميكترمات المالية الحديثة.

وعلى ضوء هذه النتائج، يمكننا تقديم بعض التوصيات التي من شأنها أن تساهم في حل ولو جزئي لإشكالية التمويل لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

– تنويع مصادر التمويل بما يتلاءم ووضعية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والتركيز على الخصوص على المؤسسات المالية التي تساهم في الأموال الخاصة للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة،

– نقل تجارب بعض الدول كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بإنشاء الأسواق المالية للقيم الصغيرة، وذلك لما تتميز به من قدرة عالية على توسع نشاط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل دور سوق القيم المنقولة.دعم إنشاء المزيد من البنوك الاسلامية لما تقدمه هذه الأخيرة من صيغ و أدوات للتمويل الإسلامي مناسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،

المنارة للاستشارات

الهوامش:

(1) وزارة الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار:"**نشرات معلوماتية احصائية لسنوات 2010 و 2012**"، متاحة على موقع الوزارة من خلال الرابط الالكتروني التالي:
http://www.mipmepi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

(2) Grégoire Chertok, Pierre-Alain de Malleray et Philippe Pouletty : «**Le financement des PME** » ed: La Documentation française. Paris, 2009, p20.

(3) يُشير بعض الباحثين في تعريفه لنمو المؤسسة الاقتصادية، إلى الفرق بين مفهومي النمو (La croissance) و التطور (Le développement) فالأول يُعبر عن التغير الكمي في الحجم، أما الثاني فيُعبر عن التغيرات الكيفية في خصائص و طبيعة المؤسسة. انظر الى المرجع التالي:

- E.T.Penrose: « **Facteurs, conditions et mécanismes de la croissance de l'entreprise »**, Editions Hommes et Technique, Paris, 1963, Page 13.

(4) Bernd Balkenhol, Christian le cointre, « **Les Banques et la petite et moyenne entreprise en Afrique de l'ouest : problèmes de financement, seize études de cas** », L'armattan, Paris, 1996, p13 .

(5) Jacky Lintignat, Jean-François Roubaud:" **Panorama de l'évolution des PME depuis 10 ans "** ed : KPMG, Paris, 2012, p 20.

(6) أحمد محمد لقمان:"**المنشآت الصغرى الصغيرة و المتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل**"، تقرير مقدم لمؤتمر العمل العربي، الدورة 38، القاهرة، 15-22 ماي 2011، ص59.

(7) مؤسسة التمويل الدولية:"**دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية | القدرة على الحصول على التمويل**"، تقرير صادر عن مؤسسة التمويل الدولية، مجموعة البنك الدولي، 2009.

(8) Beck Thorsten : **" Financing Constraints of SMEs in Developing Countries: Evidence, Determinants and Solutions**". Washington, D.C.: World Bank. 2007.

(9) World bank:**" doing business 2011, Algeria, making a difference for entrepreneurs"**, comparing business regulation N 183, Washington, 2010, p36.

(10) L.GOUMIRI ; « **Société de Service financiers et d'investissement »** ; Symposium National sur les opportunités de financement dans partenariat et la PMI Organisé par prospeco-conseil les 9 et 10/11/1992 Hôtel El-Aurussi ; Alger.

(11) Pour plus d'information, veuillez consulter le site d'internet suivant: www.sofinance – dz.com.

(12) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية:" **قانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض**"، الصادر في 14 ابريل سنة 1990، العدد 16.

(13) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية:" **الامر رقم 91-26**"،المؤرخ في 1991/12/18.

(14) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية:" **قانون رقم 96-09 المتعلق بالاعتماد الايجاري**"، المؤرخ في 1996/01/10، العدد 03.

(15) انظر القرار 97 / 03 / الحامل اعتماد شركة SALEM.

المنارة للاستشارات

(16) *الجريدة الرسمية* للجمهورية الجزائرية: "***القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة***"، العدد77، 15 ديسمبر 2001، ص06.

(17) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: "**المرسوم التنفيذي رقم 03/01 المتعلق بانشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المؤرخ في 2001/08/20**"، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، العدد 47، ص4.

(18) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: "**المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المتعلق بانشاء صندوق ضمان القروض المؤرخ في 2002/11/11**"، الصادرة بتاريخ 13 نوفمبر 2002، العدد74، ص13.

(19) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: "**المرسوم الرئاسي رقم 134/04 يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤرخ في 29 صفر 1425هـ الموافق لـ 2004/04/19**"، الصادر بتاريخ 28 أفريل 2004، العدد 27، ص 31.

(*Agence Nationale pour le Développement des Investissements

* هو جهاز تابع للوكالة، يقوم بتقديم الخدمات الادارية الضرورية، و ذلك بالتنسيق مع كل الهيئات و الادارات ذات العلاقة بالاستثمار، منها: المركز الوطني للسجل التجاري، مديرية الضرائب، الوكالات العقارية، لجان دعم الاستثمارات المحلية، مديرية السكن و التعمير، مديرية التشغيل، الخزينة العمومية و كل البلديات المعنية.

(20) المادة 23-24 من المرسوم التنفيدي رقم 03/01، مرجع سابق.

(21) المادة 21 من المرسوم التنفيدي رقم 03/01، مرجع سابق.

(22) المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 282/01، الصادر في 24 سبتمبر سنة 2001 ، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

** هو جهاز تابع أيضاً للوكالة و هو المكلّف بتقديم التمويل للمساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات.

(23) المادة 28 من المرسوم التنفيدي رقم 01 / 03 ، مرجع سابق.

(24) المادة 9 من المرسوم التنفيدي رقم 03/01، مرجع سابق.

(*Agence de Fonds de Garantie (de Crédit aux PME).

(25) المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 373/02، مرجع سابق.

(26) المادة 23 من المرسوم التنفيذي 373/02، مرجع سابق.

(27) المادة 7 من المرسوم التنفيذي 373/02، مرجع سابق.

(28) وزارة الصناعة، المؤسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار:"**نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،2012**"، مرجع سابق، ص 36.

(* Caisse de Garantie des Credits d'Investissements

(29) المادة 4 من المرسوم الرئاسي: 04 / 134، مرجع سابق.

(30) المادة 5 من المرسوم الرئاسي: 04 / 134، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات